

اتساع نطاق الدين العام  
في دول العالم الإسلامي  
المشكلة والحلول

د. المرسي السيد حجازي  
أستاذ الاقتصاد العام  
وعميد كلية التجارة - جامعة بيروت العربية

**( طبعة تمهيدية )**

ملخص البحث

الدين العام لإحدى الدول في تاريخ معين هو مجموع القروض العامة التي حصلت عليه تلك الدولة وفوائدها حتى ذلك التاريخ . وتبين الإحصاءات أن دول العالم الإسلامي كله تقريباً تعاني من مشكلة عجز الموازنة وتفاقم الدين العام . وتذكر أدبيات الاقتصاد أن الدين العام يتراكم بفعل وجود الفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية والتي تحاول الدول سدها عن طريق القروض العامة . ولقد أصبح اتساع نطاق الدين العام أصبح يمثل مشكلة اقتصادية أساسية في بلدان العالم الإسلامي تسبب التضخم وارتفاع معدلات الفائدة وتخفيض حجم الاستثمارات تبعاً لذلك لتزاحم الدولة القطاع الخاص من أجل توفير الاحتياجات التمويلية، كما يسبب الدين العام تبعية اقتصادية وسياسية للدول الدائنة .

فرضية الدراسة : يمكن علاج مشكلة الدين العام في بلدان العالم الإسلامي، بالتدرج وعلى مدى فترة زمنية ممتدة في ظل توفر البيئة الإسلامية.

إطار للدراسة: تم استخدام النموذج الكينزي لاشتقاق العلاقة بين العجز في الموازنة والدين العام والنتج المحلي الإجمالي وبين النموذج أن الأسباب المحتملة لظهور العجز وتفاقم الدين هي : قيام الحكومات بإنفاق أموال أكثر مما يمكنها تعبئتها، إضافة إلى زيادة سعر الفائدة في أسواق المال عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الدين العام نفسه المتراكم من سنوات سابقة.

تم عرض ثلاثة مداخل لعلاج المشكلة هي مداخل المؤسسات الدولية والدول المدينة وأخيراً المدخل الإسلامي . فعلى صعيد مدخل المؤسسات الدولية تقترح أوجه العلاج على أساس ضرورة التخلص من فائض الطلب على الموارد الاقتصادية في الدول المدينة باستخدام السياسات المالية والنقدية الانكماشية . أما على صعيد الدول المدينة فإن الحل يعتمد على مبدأ المسؤولية المشتركة في السياسات الاقتصادية الخاطئة لكل من الدول المدينة والدائنة، ولذا ينبغي إلغاء جانب من الديون وفتح الأسواق أمام منتجات الدول المدينة . أما على صعيد

المدخل الإسلامي فإن تفعيل أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي وخصوصاً صيغ التمويل الإسلامية القائمة على مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، أو البيع، أو المشاركة والإنتاج أو في القروض الخالية من الربا يمكن أن يحل المشكلة في ظل البيئة الإسلامية، خصوصاً مع تحمل الدول الدائنة لجزء من المسؤولية .

## **Widening the scope of public debt In the Islamic countries**

**Abstract:**

At a specific date, the public debt for a country is the sum of all public loans and the interest on these loans. Nowadays, Almost all-Islamic countries are suffering from the problem of debt increase. The main reasons are the existence of economic gaps in the domestic resources and the foreign exchange.

This study is based on the following hypothesis: “ It is possible to solve the public debt problem in the Islamic environment”

A framework for the analysis was set, where a model for budget deficit and public debt was used. In that model the main reasons for public debt problem are: (1) Governments are spending more than the ability of their economies to raise public revenues , (2) average interest rates for the debtor countries have been greater than the rate of increase in the Gross Domestic Product. Above reasons have created many problems such as inflation, higher interest rates, crowding out private investment, and the increase of economic dependence of the debtor countries.

Three different approaches were explained for solving the problem:

1- The IMF and IB approach: Where fiscal and monetary policies in the debtor countries must be used eliminate the excess demand in the economy through increasing taxes reducing subsidies, and using average cost pricing for public utilities.

2- The Debtor Countries Approach: Where creditor countries should bear some responsibility because of their economic policies. They should try to eliminate a part of their debt and rescheduling the remaining part, and to open their markets for the products of debtor countries.

3- The Islamic Approach: To activate principles and rules of Islam in the economic field, in particular finance such as profit and loss sharing, output and sales and interest free loans based financing instruments.

The study ends with a confirmation of the hypothesis and suggesting the importance of activating of the Islamic rules in the economies of the Islamic countries. Especial interest was given to the Islamic integration.

اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي  
المشكلة والحلول

1- مقدمة

يعرف الدين العام لإحدى الدول في تاريخ معين بأن مجموع ما حصلت عليه تلك الدولة من قروض داخلية وخارجية وفوائدها

حتى ذلك التاريخ<sup>(1)</sup>. وتحتاج الدول لعقد هذه القروض العامة من أجل سد فجواتها الاقتصادية على الصعيدين المحلي (عجز الموازنة) والدولي (عجز ميزان المدفوعات). فمن ناحية قد لا تكفي الموارد المحلية في تغطية حاجات الإنفاق العام، حينئذ تلجأ الدولة إلى عقد القروض الداخلية في شكل أذون وسندات الخزنة العامة يكتب فيها أفراد المجتمع ومؤسساته المالية لمزاياها المتعددة كأوعية ادخارية واستثمارية من حيث الضمان والسيولة والربحية. كما قد تلجأ الدولة للاقتراض من الجهاز المصرفي عن طريق زيادة المعروض من النقود<sup>(2)</sup>. ومن ناحية أخرى قد تعاني الدولة من فجوة في الصرف الأجنبي نتيجة لوجود عجز شبه مستمر في ميزان مدفوعاتها حيث تزيد قيمة مدفوعاتها لتغطية وارداتها (المنظورة وغير المنظورة) عن متحصلاتها من صادراتها.

يترتب على عقد القروض العامة الداخلية والخارجية التزامات محددة على الدولة المدينة تتمثل في سداد تلك الديون (استهلاكها) خلال فترة زمنية محددة، إضافة إلى دفع فوائدها المتفق عليها عند عقدها. وتظهر مشكلة الدين العام حين تتراكم تلك الديون وفوائدها سنة بعد أخرى حتى تصل إلى مستويات حرجة (مقارنة بكل من حجم الناتج المحلي الإجمالي و ميزانية النفقات وقيمة الصادرات)<sup>(3)</sup>.

ويخلق وجود الدين العام واتساعه بمرور الوقت مشاكل اقتصادية أساسية للمجتمع، لعل من أهمها التضخم (حال عقد القروض العامة الداخلية)<sup>(4)</sup> مما يؤدي إلى عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية والإخلال بالعدالة التوزيعية ومنها أيضا التبعية الاقتصادية (بل والسياسة أحيانا) في حال القروض الخارجية<sup>(5)</sup>. وحالياً تواجه الغالبية العظمى من بلدان العالم الإسلامي مشكلة اتساع الدين العام بما تسببه من مشاكل اقتصادية أساسية مرتبطة باستغلال الموارد والاستقرار والأمن الاقتصادي والتبعية للدول الدائنة ومضمناتها على مستويات المعيشة لشعوبها.

أهمية الدراسة

- 1- البحث عن الصيغ المقبولة إسلامياً في التمويل لعلاج مشكلة العجز في الموازنة العامة واتساع الدين العام حتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية الغراء. وخصوصاً مع استمرار احتياج الدول الإسلامية إلى الأموال من أجل بناء وتوسيع المرافق العامة و سد الاحتياجات الطارئة و تحتاج هذه إلى تحريك موارد تحويلية جديدة محلياً ودولياً.
- 2- المساهمة في أسلمة الاقتصاديات الوطنية في البلدان الإسلامية من خلال تطبيق الشريعة في الأنشطة التمويلية والبنكية والاقتصادية، من أجل تحريك الموارد الاقتصادية للاستخدام العام بطريقة تتفق مع المشاعر والعقيدة والعواطف لأبناء الأمة

المشكلة

يتبين من الجداول المرفقة في الملحق لهذه الدراسة أنه:

- 1- ابتداء من عام 1982 أصبح عجز الموازنة ظاهرة عامة في الاقتصاد العربي، في جدول (1)، وقد أدى التدهور المتواصل في الإيرادات النفطية، واستمرار معدلات النمو العالية في الإنفاق الحكومي إلى بروز عجز الموازنة في البلدان النفطية . وبالمقابل فإن العجز في البلدان العربية غير النفطية والذي كان صفة ملازمة لاقتصادها طوال الفترة محل الدراسة، قد بدأ بالانخفاض مع زيادة الإدراك بضرورة تكيف الإنفاق المحلي مع الإيرادات المحلية . أما على مستوى كل دولة عربية على حدة فيظهر جدول (2) متوسط العجز أو الفائض في الموازنة كنسبة من GDP . يتضح من الجدول أن جميع البلدان غير النفطية كانت تعاني من عجز في الموازنة منذ مطلع السبعينات . وازداد العجز بالقيم المطلقة وكذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات السبعينات وبلغ في المتوسط 9ر4% من GDP ثم ارتفع إلى 13% خلال النصف الأول من الثمانينات حيث ساهمت عدة عوامل في تفاقم مشكلة العجز في مجموعة البلدان العربية، ومن أهمها انخفاض المساعدات الخارجية وبخاصة من البلدان العربية النفطية، وازدياد معدلات الإنفاق العام وبالذات على القطاع العسكري، ونشوب الحرب

العراقية / الإيرانية و الحرب الأهلية في لبنان . ونتيجة للسياسات الاقتصادية التي تضمنت إجراءات مالية تعسفية انخفضت نسبة العجز في تلك الدول .

2- أن الديون العامة الخارجية تتزايد بصورة مستمرة لكل من تركيا، ماليزيا، ونيجيريا، وإندونيسيا وباكستان . حيث تواجه إندونيسيا وباكستان مشاكل كبيرة تتمثل في وقوعهما في مصيدة الدين الخارجي الخبيثة، فهما، عادة، يقترضان مجدداً من أجل خدمة الديون القائمة، وأصبح الدين العام غير قابل للسيطرة عليه بكل منهما، كما تواجه نيجيريا صعوبات كبيرة في خدمة ديونها الخارجية، وتتكرر بصفة دورية إعادة الجدولة لديونها. وأخيراً لعل إيران هي إحدى الدول الإسلامية القليلة التي انخفض فيها الدين الخارجي خلال الفترة 1998-2001 من 14 مليار \$ إلى 7,2 مليار \$ وأدى ذلك إلى تخفيض نسبة الدين العام إلى GDP من 75,1 % إلى 29,2 %<sup>(6)</sup>.

كيف تم تمويل العجز ؟

**1 - التمويل الخارجي :** وبأخذ أحد أشكال المنح والقروض الميسرة أو التفضيلية، والاقتراض التجاري، والمنح قد تكون نقدية أو عينية، سلع غذائية مثلاً، يستخدم ثمنها في سداد العجز، والقروض الميسرة أو التفضيلية تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق، وقد تمنح هذه من قبل دول أو مؤسسات دولية وغالباً تكون مرتبطة بمشروعات محددة . والقروض التجارية تأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية .

**2 - التمويل المحلي :** وبأخذ أحد الأشكال الثلاثة التالية:

أ- الاقتراض من المصرف المركزي وهذا التمويل للعجز ليس له تأثير انكماشى مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطراً لتخفيض الائتمان في مكان آخر حتى يقوم بتوسيع الائتمان للحكومة. ومن هنا يقال إن الاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.

ب- الاقتراض من البنوك التجارية : لن يكون لهذا التمويل أثر في



الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة . أما إذا لم يكن لها احتياطات فيكون ذلك على حساب القطاع الخاص وهذه يخلق أثر المزاحمة فيخلق ضغوطا تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي وبدلا من الحد من الائتمان للقطاع الخاص تلجأ هذه البنوك إلى البنك المركزي لمساعدتها والنتيجة تشبه الحال التي تحصل فيها الحكومة على هذه الائتمان من المصرف المركزي مباشرة .

ج- الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك . ويكون لهذا التمويل أثرا انكماشيا في الطلب الكلي و يصدق هذا الشكل خاصة على الدول النامية التي تكون فيها الموارد المالية لدى القطاع الخاص غير البنكي محدودة .

و توضح البيانات المتاحة أن مجموعة الدول النفطية اعتمدت في تغطية العجز بعد عام 1982 على السحب من الاحتياطي الحكومي نسبة إلى إجمالي العجز بشكل مطرد بين عامي 1983-1987 ، كما لجأت إلى مصادر التمويل المحلية من البنوك التجارية والقطاع الخاص من خلال بيع الأوراق المالية وفي عام 1993 ظل الاعتماد على المصادر الخارجية محدودا . أما الدول غير النفطية فتمت تغطية العجز فيها أساساً من خلال التمويل الداخلي الذي كان و لا يزال يشكل القسم الأكبر من مصادر التمويل (75%) وذلك نتيجة تناؤل مصادر الاقتراض الخارجي مع بدء تدهور العائدات النفطية، وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية . ولكن بعد ذلك ونتيجة لتطبيق برامج التصحيح الهيكلية فقد أمكن لبعض هذه الدول خفض أو إعادة الجدولة مما أدى ارتفاع مساهمة التمويل الخاص إلى إجمالي التمويل الكلي منذ عام 1988 .

وأخيرا توضح البيانات الملحقة بالدراسة انخفاض إجمالي حجم الدين العام الخارجي للدول العربية مجتمعة سنة 2000

مقارنة بعام 1995 بمقدار 5ر15 مليار \$ وترافق ذلك مع ارتفاع قيمة GDP، وصادرات السلع والخدمات في الدول العربية ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها:

- برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي اتبعتها هذه الدول وكان لها الأثر الإيجابي في استقرارها الاقتصادي الذي حفز جانب العرض من السلع والخدمات وساعد على ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها والتي استأثرت فيها العربية السعودية ومصر بالنصيب الأكبر نسبياً مقارنة بالدول الأخرى حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 1998 في السعودية ومصر 2400 مليون و 1076 مليون دولار على التوالي:

- ارتفاع أسعار النفط العالمية وكميات تصديره من هذه

الدول .

- ارتفاع قيمة الدولار الذي يتم تسعير المبادلات النفطية مقابل العملات الدولية الأخرى ومن ثم ارتفاع القيمة الإجمالية للصادرات العربية .

وهكذا توضح الجداول والبيانات أن أزمة الدين العام الداخلي والخارجي هي أزمة حقيقية للدول الإسلامية عربية وغير عربية وأنه على الرغم من التحسن النسبي في بعض مؤشرات الدين إلا أن مشكلة المديونية لم تحل بعد بل هي مرشحة للاتساع بمرور الوقت، خصوصاً في ظل العولمة الاقتصادية وفي ظل محاولات الدول الغربية باسم الإرهاب السيطرة على مقدرات الدول الإسلامية، ولذا يتوقع أن تستمر وتتسع مشكلة الدين العام وخصوصاً الخارجي للدول الإسلامية إلا إذا بدأت تلك الدول بالتفكير في استراتيجية جديدة خلاقة، ومبدعة للقضاء

على تلك المشكلة عن طريق البحث في التراث الإسلامي عن مقومات النهضة الاقتصادية والتفاعل مع مشكلات الاقتصاد والبيئة الإسلامية .

فرضية البحث

يمكن علاج مشكلة اتساع الدين العام في بلدان العالم الإسلامي، بالتدريج، وعلى مدى فترة زمنية ممتدة في البيئة الإسلامية، شرط الالتزام بأحكام الشريعة في مجال جباية الأموال العامة وإنفاقها. بعد هذه المقدمة سنعرض لما تبقى من هذه الدراسة في النقاط التالية:

2- الإطار العام للدراسة

3- تحليل اقتصادي لعلاقات العجز والدين العام والاقتصاد

القومي

4- أسباب ونتائج اتساع الدين العام في الدول العام

5 - الحلول المقترحة لأزمة الدين العام

6- خلاصة وتوصيات

2 - الإطار العام للدراسة

قبل أن نقدم تحليلاً لأسباب ونتائج وحلول مشكلة اتساع الدين العام للبلدان الإسلامية دعنا نعرض الملاحظات التالية :

1 - ترجع مشكلة اتساع نطاق الدين العام هذه في أسبابها المباشرة إلى وجود الفجوات الاقتصادية في كل من الموارد المحلية و في الصرف الأجنبي، وفي ظل فلسفات اقتصادية رأسمالية كانت أم اشتراكية تبتعد عن قواعد الشريعة الإسلامية في مجالي جمع الأموال العامة وإنفاقها .

2 - للوصول إلى حلول لمشكلة اقتصادية أو اجتماعية في البيئة الإسلامية ينبغي دراسة تلك المشكلة بصورة متكاملة مترابطة باعتبارها جزء من الصيغة الإسلامية العامة للحياة . تلك الصيغة التي تبنى على أساس توفر البيئة أو التربة أو الأرضية التي أعدها الإسلام للمجتمع . هذه التربة تجمع بين العقيدة (التي تحدد نظرة المسلم إلى الكون) والمفاهيم (والتي تعكس وجهة

نظر الإسلام في تفسير الأشياء على ضوء النظرة العامة التي تبلورها العقيدة)، وأخيرا العواطف والأحاسيس وهي ما يبثها وينميها الإسلام لدعم المفاهيم . وهكذا فان العواطف الإسلامية وليدة المفاهيم الإسلامية وهي بدورها موضوعة في ضوء العقيدة الإسلامية. لذلك يمكن القول - في ضوء ما سبق - أنه لا يجوز أن تدرس مشكلة اقتصادية مجزأة بعيدة عن أجزاء النظام الأخرى كأن تدرس مثلا مشكلة اتساع الدين العام بصورة منفصلة عن أحكام الإسلام في المضاربة والتكافل العام والتوازن الاجتماعي والربا . كما لا ينبغي دراسة الاقتصاد بوصفه مستقلا عن الجوانب السياسية والاجتماعية للمجتمع لأن جميعها تكون الصيغة الإسلامية العامة التي تنظم شتى نواحي الحياة .

- 3 - الدين هو الإطار الشامل لكل أنظمة الحياة في الإسلام، يعالج الإسلام كل جانب من جوانب الحياة عن طريق المزج بينه وبين الدين ويصوغه في إطار الصلة الدينية للإنسان بخالقه وأخرته . وهذا الإطار هو الذي يجعل النظام الإسلامي قادرا على الحياة ويضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية للإنسان<sup>(7)</sup> .
- 4 - يرجع عدم نجاح السياسات الاقتصادية التنموية في العديد من بلدان العالم الإسلامي في حقيقته إلى انخفاض هامش الحرية السياسية، وحقوق الإنسان والديمقراطية المتاح بتلك البلدان بما يترتب عليه من سيطرة للاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية الفنية، كالتعيينات في الوظائف القيادية الإدارية وكالاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العملاقة والتي لا تتوفر لها فرص النجاح (مقارنة بالمشروعات الصغيرة) نتيجة لعدم الاهتمام بدراسات الجدوى، أو المظهرية التي تسود تلك الدراسات، إضافة إلى مظاهر البذخ التي لا تتناسب بحال عند بناء وتجهيز المرافق العامة والمباني الإدارية الملحقة بها، وكل ذلك يسبب نزيفا مستمرا للموارد الاقتصادية المحلية، ويجعل من الصعب على تلك المشروعات استرداد الأموال التي استثمرت فيها ، ويفاقم من مشكلة الدين العام .
- 5 - يساهم الفساد الذي يظهر في القطاع العام وفي الحكومة في عديد من بلدان العالم الإسلامي (الذي تتعدد مظاهره من

الرشوة إلى التبرج غير المشروع والتهرب الضريبي) في عدم نجاح السياسات الاقتصادية ويقلل من ثقة أفراد المجتمع حول مدى إمكانية نجاح الحكومة في تنفيذ برامجها، كما يضع على الدولة (في حال التهرب الضريبي) الفرصة في سداد فجوة الموارد المحلية دون اللجوء إلى الاقتراض الداخلي وما ينجم عنه من مشاكل الدين العام .

6- لما كانت مشكلة اتساع نطاق الدين العام في بلدان العالم الإسلامي مشكلة تراكم للديون وفوائدها خلال فترة زمنية طويلة في الماضي، فإن علاجها يتوقع أن يستغرق وقتاً طويلاً أيضاً، ولذا لا يتوقع التخلص كلية من هذه المشكلة في سنوات محدودة حتى في حال اتخاذ خطوات إصلاح جدية .

3 - تحليل اقتصادي للعجز في الموازنة العامة والدين العام والاقتصاد القومي

باستخدام النموذج الكينزي في الاقتصاد الكلي (متطابقة الدخل القومي) عندما لا يتساوى جانبي الموازنة العامة، أي عندما لا تغطي الحصيلة الضريبية (T) الإنفاق الحكومي (G) بالضبط فإنه إما أن تزيد الحكومة من مخزونها الصافي من الأصول المالية (NFA) NET FINANCIAL ASSETS أو الأصول المالية FA مطروحا منها الالتزامات أو الخصوم المالية (FL) في الموازنة نتيجة تحقيقها فائضا في الموازنة (BS)، أو تقلل منه إذا كان هناك عجز في الموازنة (BD) وهكذا يمكن كتابة قيد الموازنة العامة على النحو التالي<sup>(8)</sup>

$$G + L = T + B$$

(1)

حيث L = الإقراض، b الافتراض، أو

$$G + \Delta FA = T + \Delta FL \quad (2)$$

حيث  $\Delta FA =$  الزيادة في الأصول المالية،  $\Delta FL =$

الزيادة في الالتزامات المالية ومنها:

$$BS = T - G$$

$$= \Delta FA - \Delta FL$$

$$= \Delta NFA$$

(3)

ولما كانت معظم الحكومات تحقق عجزا في الموازنة فإنه يفضل كتابة قيد الموازنة في حال العجز على النحو التالي :

$$\begin{aligned} BD &= \Delta FL - \Delta FA \\ &= \Delta NFL \end{aligned} \quad (4)$$

وبالطبع ينبغي على الحكومة أن تمول العجز السنوي في موازنتها من خلال الاقتراض من سوق الأوراق المالية بإصدار أذون وسندات الخزينة (Treasury bills and Treasury bonds) أو من خلال الاقتراض من البنك المركزي (أي زيادة كمية النقود)<sup>(8)</sup> فإذا اعتبرنا أن تغطية عجز الموازنة يتم أساسا بواسطة أذون وسندات الخزنة وأهملنا تداول تلك الأذون والسندات في سوق الأوراق المالية (للتبسيط) فإنه يمكننا اشتقاق العلاقة بين عجز الموازنة BD والدين العام على النحو التالي:

$$BD_t = \Delta D = D_t - D_{t-1} \quad (5)$$

أي أن الاختلاف بين الدين العام في نهاية الفترة t مقارنة بالفترة t-1 ينتج عن عجز يتحقق في نهاية الفترة t أو BD<sub>t</sub>، والحقيقة أن علاقة العجز في الموازنة وحجم الدين العام علاقة ذات اتجاهين وذلك لأن حجم الدين العام يؤثر بدوره أيضا في حجم عجز الموازنة، وذلك لأن الفائدة على الدين ينبغي دفعها أيضا. ومن الناحية التحليلية تعد مدفوعات الفائدة للدين مدفوعات تحويلية من قبل الحكومة لحاملي السندات، وهكذا كلما كان حجم الدين العام كبيرا كلما انخفض مقدار صافي الضرائب (الضرائب - المدفوعات التحويلية)، وللتأكيد على دور الفائدة في تحديد حجم العجز والدين العام نفصل بند الفائدة (i) كأحد مكونات عجز الموازنة على النحو التالي:

$$BD_t = (G-T)T + D_{t-1} \quad (6)$$

توضح هذه المعادلة أن الدين العام لن يتوقف عن النمو طالما كان هناك عجز في الموازنة، وأن هذا العجز سيتحقق إلا إذا زادت المتحصلات الضريبية عن الإنفاق العام بأكبر من مدفوعات الفائدة على الدين القائم. وبصورة عامة كلما كان الدين العام كبيرا كلما زادت مدفوعات الفائدة، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، كلما زاد عجز الموازنة. وبهذا المنطق يتبين لنا أن الدين العام يغذي نفسه بنفسه، وكلما زاد حجمه كلما كان تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة المتحصلات الضريبية المطلوبة لضبط وإيقاف نمو هذا الدين أمرا

صعباً ومؤلماً، حتى يصل الأمر إلى نمو متسارع في الدين العام بصورة لا يمكن معها ضبطه أو التحكم فيه كما يتبين لنا أيضاً من المعادلة (6) أنه حتى إذا تحقق توازن أولي في الموازنة فإن الدين العام يمكن أن يتسارع نتيجة لمدفوعات الفائدة على الدين المتراكم وتمويلها بواسطة القروض الجديدة. فإذا انتقلنا من هذا التحليل الساكن Static إلى التحليل الديناميكي Dynamic ولأكثر واقعية نجد أن الإيرادات الضريبية تنمو بصورة متواصلة في حال تحقق النمو الاقتصادي مما يسمح للحكومة (في حال ضبط وترشيد الإنفاق العام) بتحقيق فوائض في الموازنة. وهكذا فإنه مع تزايد الدخل القومي (Y) تزيد المتحصلات الضريبية بنسبة (ty) سنوياً، وهذا الفائض الأولي يمكن أن يتراكم ويقلل من عجز الموازنة بأكبر من تأثير نمو المدفوعات التحويلية ويحد ذلك من نمو الدين العام. وهكذا فإن التغيرات المقصودة في كل من G و T تجعل العجز ينمو أو ينخفض عبر الزمن معتمداً على المحددات الأساسية الثلاثة التالية: أ) حجم الدين العام الموروث، ب) متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية وأخيراً ج) معدل نمو الدخل القومي.

وتؤكد الدراسات القياسية<sup>(9)</sup> التي تربط بين العجز والدين العام والمتغيرات الاقتصادية الأخرى على وجود علاقة سالبة بين كل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والعجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومقدار العجز في الموازنة (نسبة مئوية من إجمالي النفقات) ووجود علاقة طردية (موجبة) بين متوسط أسعار الفائدة على السندات ومقدار العجز في الموازنة (كنسبة مئوية من إجمالي النفقات). كما تبين تلك الدراسات أيضاً على وجود علاقة سالبة بين مقدار العجز والنمو الاقتصادي حيث يمتص العجز في الموازنة الموارد المالية التي كان يمكن استثمارها في القطاع الخاص.

ويلاحظ أن التمييز بين المتغيرات الاسمية والمتغيرات الحقيقية يضيف بعداً مهماً لعجز الموازنة والدين العام وهو تأثير التضخم، فخلال فترات التضخم ترتفع معدلات الفائدة الاسمية لتعكس المسموحات المرتبطة بالتضخم ويطلق على ذلك "بأثر

فيشر Fisher Effect والذي ينشأ عندما يطالب المقرضين بتعويضات مقابل النقص في القيمة الحقيقية لرأسمالهم على مدى فترة القرض. ولكن تأثر فيشير يقع فقط على معدلات الفائدة الحالية فقط ولا ينطبق على السندات الحكومية التي تم شراؤها في فترات سابقة . وهكذا تجد الحكومة أن متحصلاتها الضريبية ستزداد نتيجة التضخم ولكن مدفوعاتها على سندات القروض العامة ستظل على ما هي عليه (باستثناء القروض الجديدة) . وبلغة أخرى فإن التضخم يترك الإيرادات الضريبية الحقيقية على ما هي عليه ولكن يقلل من القيمة الحقيقية للدين العام . ويطلق على تآكل الدين العام أحيانا " بضريبة التضخم Inflation Tax ؛ لأنه يحول الثروة الحقيقية من مالكي السندات الحكومية إلى الحكومة .

وهكذا إذا اعتبرنا أن  $P_t$  هو مستوى الأسعار في نهاية الفترة  $t$  ، وأن  $D_t$  هو الدين الاسمي في نهاية الفترة  $t$  فإن حجم ضريبة التضخم ( $F$ ) هو ببساطة ذلك المقدار الذي ينبغي أن يزيد به الدين العام الاسمي القائم للحفاظ على قيمته الحقيقية أو :

$$F = \frac{[P_t - P_{t-1}/P_{t-1}] D_{t-1}}{P_t D_{t-1}} \quad (7)$$

حيث  $P_t$  هو معدل التضخم خلال الفترة  $t$  . في هذه الحال فإن الزيادة الحقيقية في الدين العام ليست ببساطة مرآة لعجز الموازنة . ولكن هي عجز الموازنة مطروحا منها ضريبة التضخم أو

$$\Delta RD_t = BD_t - F \quad (8)$$

وهكذا كلما كان معدل التضخم مرتفعا وحجم الدين العام مرتفعا كلما أمكن زيادة العجز الحكومي الاسمي دون زيادة حقيقية في الدين . ففي السبعينات من القرن الماضي حققت العديد من الدول عجزا اسميا في الموازنة بينما كانت في الحقيقة تحقق فائضا فيها بسبب ضريبة التضخم العالية يتبين أيضا من معادلة (6) أن هناك متغيرين أساسيين يحددان إلى درجة كبيرة ظاهرة انفجار الدين (عدم إمكانية السيطرة عليه ويطلق عليها مصيدة الدين العام أو كرة الثلج)



عندها لا يمكن سداد خدمة الديون القائمة إلا من خلال الإقتراض الجديد الذي يدخل الدولة المدينة في حلقة خبيثة لا يمكن السيطرة فيها على الدين العام وهما سعر الفائدة المتوسط على السندات الحكومية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتحقق ذلك إذا كان سعر الفائدة الاسمي أكبر من معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي الاسمي . وقد وضع البعض هذه الظاهرة (انفجار الدين العام) في شكل رياضي آخر على النحو التالي :

$$BD_t = [(i - r) / (i + r)] * b_{t-1}$$

(9)

حيث  $r$  هي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي . وان  $D_{t-1}$  نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة  $t-1$  وأن  $D_t$  هي نسبة العجز الأول إلى الناتج المحلي الإجمالي .

$b_{t-1}$  هي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في السنة

 $t-1$ 

ومن النموذج (9) يتضح أن خطر انفجار حجم الدين العام يتوقف على علاقة  $i, r, r_0$  ، فإذا كانت  $i > r$  فان ديناميكية الفوائد وحدها تؤدي إلى زيادة حجم الدين العام. إن السبب الرئيس لاتساع مشكلة الدين العام - كما يوضح النموذج الرياضي هو الفائدة (أو الربا) وذلك لأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتقلب، عادة، بسبب ظروف الاقتصاد الدولي المتغيرة بين الركود والانتعاش، بينما معدل الفائدة على الديون العامة يحدد مسبقاً عند عقد القرض.

4 - أسباب اتساع نطاق الدين العام في الدول الإسلامية ونتائجه.

أولاً : الأسباب :

عرفنا أن سبب عجز الموازنة واتساع نطاق الدين العام في الدول الإسلامية هو وجود الفجوات الاقتصادية إلا أنها بدورها تعكس أسباباً أخرى لعل من أهمها الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تواجهها الدول النامية متمثلة في معدلات الفائدة العالية وتدهور شروط التجارة الخارجية<sup>(10)</sup> والركود الاقتصادي العالمي الذي ينتاب الاقتصاد العالمي كل فترة زمنية إضافة بالطبع إلى مشاكل الإدارة الاقتصادية المحلية والمتمثلة في

انعدام الكفاءة والفساد، كما إن نمو أعباء خدمة الدين بمرور الوقت تجعل عملية الإصلاح المالي أكثر صعوبة .

ثانيا : النتائج

لعل أهم تكاليف الدين العام هي التكاليف الإنسانية والاجتماعية والتي تجعل ملايين الأفراد في الدول المدينة يصابون بالإحباط واليأس من تحسن الأحوال في المستقبل، كما يضع على ملايين أخرى من الأطفال بتلك الدول فرص السعادة والتمتع بالحياة وذلك دون جريمة اقترفوها سوى أنهم ولدوا في مجتمعات فقيرة . ومن التكاليف العامة الأخرى لأزمة الدين العام (خصوصا الخارجي) هي تدهور نوعية الحياة داخل الدول المدينة إضافة إلى عدم استقرار المجتمع سياسيا وانخفاض معدل النمو الاقتصادي للدول المتقدمة أيضا .

أما التكاليف الاقتصادية للديون الخارجية فتتمثل في تدفقات لرأس المال صافية خارجية لتمويل الدين العام، فقد أصبحت الدول المدينة منذ الثمانينات مصدرة صافية لروؤس الأموال من أجل خدمة ديونها . وهذا بالطبع يقلل من فرص النمو لها فخلال الفترة من 1965 - 1980 كان معدل النمو المتوسط للدول الأكثر مديونية 3ر6 % انخفض خلال 1980-1990 إلى 7ر1% سنويا كما تدهورت شروط التجارة من 118 إلى 101 بين عامي 1985 و 1990، فإذا عرفنا أن هناك تزايدا للسكان فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (7ر1 %) انقلبت، في الحقيقة، إلى انخفاض صافي في الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة، وهذا يعوق فرص النمو الاقتصادي في المستقبل، وقد انعكس ذلك على حجم الاستثمار لكل نسمة فقد انخفض مثلا بنسبة 40% خلال عامي 87 و 1980 . إن خطورة أزمة الدين أن لها دينامية تدعم نفسها بنفسها وتجعل الدول المدينة تواجه مشكلة مصيدة الديون كما أن زيادة الفقر في الدول النامية يقلل من فرص النمو في الدول المتقدمة لأن الدول النامية ستقلل من وارداتها من الدول المتقدمة لتستطيع سداد الدين العام .

يسبب تمويل العجز الحكومي وسداد مدفوعات خدمة

الدين العام ارتفاعاً في الأسعار (التضخم) من خلال آلية خلق النقود بصورة مباشرة لتغطية العجز، لأن الحكومات تكون أحياناً غير قادرة على تفعيل برنامج الضرائب أو إدارتها بصورة فعالة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية أو نتيجة زيادة حجم القاعدة النقدية نتيجة تمويل العجز من خلال الاقتراض من القطاع الخاص وارتفاع سعر الفائدة (أثر المزاحمة) Crowding out Effect<sup>(11)</sup> وتحرص السلطات النقدية على المحافظة على حجم القاعدة النقدية في حدود معينة من أجل عدم التأثير في الاستثمار، ولذا فالبديل الآخر أمامها هو اللجوء إلى البنك المركزي من أجل زيادة الإصدار النقدي الجديد. واضطرار السلطات النقدية إلى الدفاع عن معدل الفائدة المستهدف بسبب نمو القاعدة النقدية ثمناً عليها قبوله.

دعنا نبين تأثير تمويل عجز الموازنة بواسطة كل من الضرائب والاقتراض من البنك المركزي والاقتراض من الجمهور والمؤسسات الاقتصادية (أو الدين العام) :

أ - التمويل بالضرائب :

إذا تمت زيادة الضرائب على الأرباح لتمويل العجز فإن مؤسسات الأعمال تنقلها العبء إلى المستهلكين في شكل ارتفاع في الأسعار وهكذا يتحمل المستهلكون (العاملون) هذه الضرائب، بالمقابل قد يطلب العاملون زيادة في أجورهم تعادل الارتفاع في الأسعار ويؤدي هذا إلى تخفيض هامش الربح للمؤسسات الخاصة على الأجور والمرتبات. وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار والذي يمول من خلال إعادة توظيف واستثمار الأرباح.

وقد أكدت هذه النتائج دراسة أجريت في بريطانيا حيث توصلت إلى أن ارتفاع الضرائب لها انعكاس سلبي في استثمارات القطاع الخاص، وأن كل زيادة في الإنفاق العام مقدار 5% تؤدي إلى نقص في معدلات النمو والنتائج القومي بمقدار 1%<sup>(12)</sup>. ويؤدي انخفاض معدلات الاستثمار إلى تدهور معدلات نمو الإنتاجية ومن ثم فإن التقدم التقني أو الاستثمار في المعدات والآلات الحديثة سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة بدلاً

من زيادة معدلات الإنتاج . وقد لوحظ أيضا أن زيادة معدلات الأجر التي يكون سببها ارتفاع معدلات الضرائب تؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال . وأشارت الدراسة أيضا إلى أنه إذا كانت الزيادة في معدلات الأجر أكبر من الزيادة في معدلات أسعار الفائدة، فإن رجال الأعمال والقطاع الخاص قد يختارون الاستثمار في آلات ومعدات حديثة كثيفة رأس المال مما يسبب زيادة معدلات البطالة .

التمويل بالاقتراض من البنك المركزي

يقوم البنك المركزي، عادة، بتمويل عجز الموازنة بزيادة المعروض من النقود . ويتضمن هذا ضريبة مستترة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم، بما يصاحبه من زيادة معدلات الضرائب التي تقطعها الحكومة من دخل الفرد. (في الحالات التي تؤدي فيها ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة معدلات الأجر، مما قد يدخل المكلف في فئة داخلية أعلى ينطبق عليها معدل ضريبي أعلى . وتظهر سريعا الآثار الاقتصادية السالبة للتمويل التضخمي على الاقتصاد الوطني.

التمويل بالاقتراض العام (الدين العام)

تأخذ القروض العامة أما شكل سلف وتسهيلات مالية تقدمها البنوك الوطنية أو مؤسسات الإقراض الدولية، وأما على شكل سندات حكومية تصدرها الدولة للاكتتاب فيها والآثار المحتملة لتمويل الإنفاق العام بهذه الوسائل تعتمد بالضرورة على الأغراض المخصصة لها : أي على ما إذا كانت زيادة الإنفاق العام هي في الحقيقة زيادة في معدلات الاستثمار أو في الإنفاق الجاري فقط .

ويسبب التمويل من خلال الدين العام (على الأرجح) آثارا طاردة أو مزاحمة Crowding out effects . فالأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار أو بناء المنازل أو زيادة الاستهلاك الذي من شأنه تحفيز الإنتاج . وهكذا فإن جزءا لا يستهان به من "السيولة" الخاصة قد تم امتصاصها في القنوات الحكومية مما قد يكون له آثارا انكماشية، ولتشجيع الاكتتاب في الدين العام قد تلجأ السلطات

العام إلى رفع أسعار الفائدة على السندات الحكومية . والنتائج المحتملة لذلك هي انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم . ولكن هذه الطريقة مرغوبة من قبل السلطات السياسية مقارنة بالضرائب لأنه يمكنها بهذه الطريقة زيادة الإنفاق العام دون زيادة الضرائب، ودون خضوعها لتساؤل المؤسسات التشريعية أو لمحاسبتها . ولقد بينت إحدى الدراسات التطبيقية أن الإنفاق العام بالدول العربية يبدو ذو أثر سلبي في الإنفاق الاستثماري وأخيرا توضح نتائج تلك الدراسة أن كل زيادة في حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 100% تؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستثماري الخاص بمقدار 27% وهذا يدل على أثر تراكمي قوي.

5 - الحلول المقترحة لأزمة الديون العام

مقدمة

إن علاج العجز المستمر في الموازنة العامة وسداد الدين العام سيكونان في صالح الاقتصاد الوطني عموما والمستثمرين والمستهلكين خصوصا على المدى المتوسط والبعيد. فمن ناحية يؤدي علاج العجز (والذي يمثل اختلالا هيكليا في الاقتصاد الوطني) إلى استعادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وفي قدرته على التعامل من جديد مع أسواق النقد الدولية للحصول على التسهيلات الائتمانية التي يحتاجها، ويستعيد قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يحمي سعر صرف العملة المحلية من التدهور، ويحفظ الاحتياطيات الدولية للبلد من الاستنزاف ويقضي على الحاجة لتصفية الاستثمارات والأصول الخارجية التي يمتلكها البلد والتي تعد مصدرا مهما من مصادر الدخل . كما تحقق عودة الاستقرار النقدي والسعري ثقة المواطنين في عملتهم وتشجعهم على استخدامها للادخار ويقلل من ظاهرة الدولرة Dolarization ويحد من هروب الثروات إلى الخارج . كما يقلل علاج العجز في الموازنة من الحاجة للاستدانة من الخارج ويحد من معدل الديون الخارجية، بل ويخفضها في المستقبل، كما يقلل أيضا من الحاجة إلى الاقتراض الداخلي، ويخفض أعباء الدين التي يتحملها الجيل الحاضر والأجيال

## المستقبلية.

أما من ناحية المستثمرين ورجال الأعمال فإن تخفيض سعر الفائدة الناجم عن تقليل الحاجة للاقتراض الداخلي سيخفض من تكلفة رأس المال (الثابت والعامل) مما يشجع على زيادة الاستثمار والتوسع في خطط الإنتاج، ويشجع هذا المستهلكين على شراء المزيد من السلع الاستهلاكية المعمرة، كما أن تخفيض حاجة الدولة لفرض المزيد من الضرائب يكون في صالح المستثمرين والمستهلكين على السواء.

أما من ناحية المستهلكين فإن علاج العجز يحقق لهم القضاء على التضخم، ومن ثم حماية مدخراتهم من التآكل، وحماية دخولهم الحقيقية من التدهور بسبب عودة الاستقرار للقوة الشرائية للنقود. كما يشجع انخفاض أسعار الفائدة على منح المستهلكين تسهيلات ائتمانية لتمويل شراء السلع المعمرة، وأخيرا فإن انخفاض الضرائب على الاستهلاك نتيجة سداد العجز في الموازنة يرفع من مستوياتهم المعيشية.

وأخيرا إذا كان العجز مصحوبا بمشكلة الركود التضخمي Stagflation في الاقتصاد الوطني فإن علاجه سيخفض من معدل التضخم، وهذا يساعد بدوره على تحسين مناخ الاستثمار في القطاعات المستوعبة للعمالة مما يخفض بدوره من معدلات البطالة.

وجدت أزمة الديون العامة وخصوصا الخارجية منها اهتماما دوليا واقترحت عدة صيغ لحلها تتمثل أهمها في مبادلة الدين بالملكية أو بالدين أو بالطبيعة، ولكن الآليات والحوافز لتنفيذ تلك الصيغ ما تزال غير كافية حتى الآن. بالنسبة لمبادلة الدين بالملكية " Debt-Equity Swap " يتم شراء الشركات ومؤسسات الأعمال في الدول المدينة للبنوك بخصم كبير ومنها مبادلة الدين العام بالدين Dept for Debt Swap حيث تقدم عروض السندات مخفضة لإعادة الدفع، ويتضمن هذا إعادة شراء الدين الخارجي بتخفيض كبير بواسطة الدولة المدينة وفاء للدائنين الذين لا يرغبون في الاستمرار في الاستثمار ويرغبون في تخفيض خسائرهم. وبالطبع يشترط هنا موافقة الدول الدائنة. أما الصيغة الأخيرة للمبادلة فهي مبادلة الدين بالطبيعة Debt for Nature

Swap حيث تعد الدولة المدينة المجتمع الدولي بالحفاظ على الطبيعة مقابل قيام جماعات خارجية بشراء ديون تلك الدول . وهناك عدة صيغ عملية أخرى اقترح أحدها وزير المالية الأميركية James Becker وتمثل في ضرورة تنظيم إعادة دفع الدين الخارجي من قبل كل دولة مدينة على حدة وفقاً لظروفها، مما يسهل عليها دفع الديون . أما برادي Brady فقد اقترح صيغة أخرى عام 1989 تتمثل في إنقاص حجم الديون بنسبة 20% بشرط ضمان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قيام الدولة المدينة بدفع ال 80% الباقية في المستقبل. وقد حصلت كوستاريكا ثم المكسيك ومراكش، الفلبين، وفنزويلا على اتفاقات تتعلق بخطة برادي، ولكن تتم الموافقة، عادة، على أساس دراسة كل حالة على حدة .. والذي لا شك فيه أن فكرة تخفيض الدين العام عن طريق إلغاء نسبة معينة منه فكرة جيدة وتعطي أملاً وإشارة إلى الاتجاه الصحيح لحل المشكلة<sup>(13)</sup> .

والآن دعنا نعرض لأهم الحلول المقترحة بواسطة المؤسسات الدولية، والدول المدينة، وأخيراً الحل الذي تقترحه الدراسة وهو تفعيل صيغ التمويل الإسلامية على النحو التالي:

أولاً: الحلول المقدمة من المؤسسات الدولية

وهي حلول البنك الدولي والصندوق وما يرتبط بها: نادي باريس ونادي لندن: أو ما يطلق عليه المنهج الانكماشى، يستند هذا المنهج على فكرة أن الاقتصاد الرأسمالي قادر على أن يتوازن ويستقر ألياً وبشرط احترام الحرية الاقتصادية وآليات السوق والمنافسة الحرة وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي. ووفقاً لهذا المنهج سبب عجز الموازنة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولتها تحقيق الرفاهية الاقتصادية، لذا يتطلب الأمر من البلد المدين للخارج من أجل إعادة جدولة ديونه أن يوافق على برنامج الصندوق للتثبيت الاقتصادي Stabilization Program كشرط أولي للإصلاح المالي<sup>(14)</sup>

وفنياً يرى الصندوق والبنك الدولي أن وجود الفجوات

- الاقتصادية يعود إلى وجود فائض طلب في الاقتصاد الوطني يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الداخل، وهو ما يسبب تضخماً ومديونية خارجية . ويرجع هذا الطلب الفائض إلى الطموحات الائتمانية والاستهلاكية التي تفوق موارده . ولذا ينبغي القضاء على هذا الفائض وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية من خلال تخفيض الطلب الكلي (سياسات إدارة الطلب) خصوصاً الإنفاق الجاري والاستثماري ويقدم الصندوق حزمة جاهزة من السياسات المالية على النحو التالي :
- تخفيض النفقات العامة :** ويتم ذلك من خلال:
- أ - خفض النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي من خلال إلغاء الدعم السلعي.
  - ب - خفض الأجور ووضع حد أقصى لها أو تجميدها وإلغاء الوظائف الشاغرة والمؤقتة وتجميد التعيين .
  - ج - التخلص من الدعم الاقتصادي لوحدات القطاع العام من خلال تصفية الوحدات والخصخصة والإدارة التجارية ورفع الأسعار.
  - د - ضغط الإنفاق الاستثماري وخصخصة الأنشطة في مجالي الصحة والتعليم .
  - هـ - امتناع الدولة عن الدخول في الأنشطة الاقتصادية التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها مع السماح له بدخول مجالات البنية التتموية .
  - و - رفع الدولة يدها عن توظيف الخريجين من الجامعات والمعاهد الدراسية .
- زيادة الموارد العامة :** ويتم ذلك من خلال:
- أ - زيادة أسعار الطاقة خصوصاً المرتبطة بالاستهلاك العائلي مع زيادة رسوم استخدام المرافق العامة وإعادة النظر في فلسفة التعليم المجاني.
  - ب - زيادة فئات بعض الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية .
  - ج - الخصخصة عن طريق نقل الملكية من العام إلى الخاص .
  - د - وضع سقف للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة في القطاع العام ووضع حد أقصى لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .



ويرسل الصندوق بعثات إلى الدولة المدينة كل ستة أشهر للتأكد من التزام الدولة بتنفيذ مقترحات الصندوق، فإذا لم تنجح الوسائل السابقة يقترح الصندوق سد العجز من خلال طرح أذون وسندات الخزنة العامة وترتبط فاعلية هذه الوسيلة بطبيعة العجز، فإذا كان مؤقتاً نجحت وإن كان دائماً وهيكلية ستؤدي هذه الوسيلة في الأجل الطويل إلى زيادة العجز في الموازنة العامة وزيادة الدين العام، وزيادة عدم العدالة في توزيع الدخل، مما يعنى أن هذا المنهج من الناحية العملية والتطبيقية يسبب مشاكل اجتماعية وسياسية خطيرة .

ثانياً: الحلول المقدمة من الدول النامية

يستند هذا المنهج إلى فكرة العجز باعتباره خلا هيكلية في الاقتصاد الوطني تتحمل مسؤوليته كل من الدول المدينة والدائنة، ولذا يتطلب رؤية متكاملة شاملة لعلاج، وانه بتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد قدرة الدولة المدينة المالية مما يمكنها من سداد العجز، وإن تكلفة السداد يجب أن توزع بعدالة بين أفراد المجتمع على أساس القدرة على الدفع. أما أهم المقترحات لحل مشكلة الديون الخارجية في ظل هذا المنهج فتمثل فيما يلي:

1 - ينبغي أن ينصب محور الاهتمام في معالجة أزمة الديون الخارجية على النقاط التالية :

- أ- تفعيل عملية النمو الاقتصادي في الدول شديدة المديونية.
- ب- التوزيع الكفء والموضوعي لذلك النمو الاقتصادي المحقق على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني.
- ج - إعادة إدماج تلك الاقتصاديات في النظام الاقتصادي الدولي .

وحيث أن فقط وبعد تحقيق النمو المستدام Sustainable Growth يمكن أن يأمل المجتمع الدولي والدول الدائنة في إعادة دفع ديون تلك الدول بمعدلات معتدلة .

2- ينبغي إعادة تقويم سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ذلك أن شرط التعديل الهيكلي الذي تطالب به الدول المدينة والذي تفرضه هاتان المؤسساتان قد يكون ملائماً لعلاج مشاكل مؤقتة في ميزان المدفوعات ولكن غير منتج

- في حال المشكلات المزمنة والتي تتسم بها أزمة المديونية الحالية حيث أن تدفق رؤوس الأموال في هذه الحقبة من الدول المدينة اكبر من تدفق رؤوس الأموال إليها . إن الدول المدينة تحتاج من البنك والصندوق إلى سياسات أكثر إبداعية، تثبيت وتخفيض معدلات الفائدة بدلا من زيادتها (نتيجة إعادة الجدولة) أو اكتشاف طرق منع هروب رؤوس الأموال من الدول النامية.
- 3- ينبغي أن تدرك الدول الدائنة والمجتمع الدولي بوضوح انه بالنسبة للدول شديدة المديونية أن الجانب الأكبر من ديونها لا يمكن استرداده كاملا. وإنما لا بد من إسقاط نسبة من الديون 50% مثلا، ويصبح التساؤل المهم هو كيف تخصص الديون التي لا تدفع من قبل الدائنين. أما الإصرار على قيام الفقراء بدفع ديونهم مع الظروف الحالية من الفقر والمعدلات المنخفضة للتنمية فلن يخدم أي من الأغنياء (الدائنين) أو الفقراء في الأجل الطويل .
- 4- وأخيرا هناك مسألة المسؤولية التي ينبغي أن يقر بها المجتمع الدولي وهي أن أزمة الدين في الحقيقة أحد أعراض النظام الاقتصادي العالمي الذي كان يسمح بالنمو مع وجود الفقر في آن واحد . إن الدول المتقدمة عليها مسؤولية خلق الظروف التي تسمح للدول الفقيرة أن تتفاعل بصورة أكثر إنتاجية وإيجابية مع الأنشطة الاقتصادية الدولية، وأهم أساليب ذلك هو تقليل القيود التجارية على منتجات الدول الفقيرة
- 5- وعلى الدول المدينة مسؤولية القيام بالإصلاحات المالية التالية:
- أ - إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بالتركيز على إنشاء المشروعات الحكومية الأكبر أهمية .
- ب - تنمية الموارد المالية للدولة من خلال قوانين الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي ورفع كفاءة الإدارة الضريبية .
- ح - التحكم في الدين الداخلي والدين الخارجي بحيث يكون نمو الإنفاق الحكومي بمعدل أقل من نمو الناتج .
- ثالثا : منهج إسلامي لعلاج مشكلة اتساع نطاق الدين العام

والآن من الواضح أن الحلول التي اقترحت لحل مشكلة الدين العام خصوصا حلول صندوق النقد الدولي لم تعط ثمارها حتى الآن، وإلا فلماذا تستمر هذه المشكلة حتى الآن في تلك البلدان؟ تحتاج، في الحقيقة، إلى فكر جديد وطرق جديدة لحل مشكلة الدين وخصوصا في ظل البيئة الإسلامية. في تلك البيئة قد تحتاج الدول أيضا إلى موارد مالية إضافية (إما نتيجة لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية أو انتشار الجفاف والأوبئة أو الحروب التي تفرض على الأمة الإسلامية والفتن الداخلية<sup>(15)</sup>)

والآن نود الإشارة إلى أن مختلف المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بلدان العالم الإسلامي ومنها تفاقم مشكلة الدين العام ترجع في حقيقتها و جوهرها إلى إهمال قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء في مختلف الجوانب الاقتصادية للأمة الإسلامية، وإن كان الكثيرين من الكتاب حتى الإسلاميين منهم يفكرون في المشكلة في إطار مبادئ وقواعد الفلسفة الرأسمالية السائدة حاليا وفي ظل الهجمة الشرسة للعلومة .. والحقيقة هي أنه لحل مشكلة عجز الموازنة واتساع المديونية في العالم الإسلامي ينبغي علينا القيام بكل مما يلي :  
أولا: تحديد وظائف الدولة وحجم القطاع العام فيها في البيئة الإسلامية .

ثانيا: التعرف على الحقوق والواجبات المالية الشرعية على أفراد المجتمع وتأثيرها على النمو الاقتصادي .

ثالثا : التعرف على صيغ التمويل الإسلامي البديلة للتمويل الربوي  
أولا: وظائف الدولة الإسلامية وحجم القطاع العام فيها :

يقترح البعض أن هذه الوظائف تتمثل فيما يلي<sup>(16)</sup> :

### 1 - حماية الدين وذلك من خلال :

أ - الحصول على القوة العسكرية والسياسية الكافية .  
ب- تطبيق أحكام الإسلامية في المجتمع كتوزيع الميراث، وتحريم الربا.

ج - تعليم أفراد المجتمع بدينهم وتوفير العلم بالإسلام لغير المسلمين .

د - إدارة الشؤون العامة كالأمن والنظام القضائي والإدارة العامة

والمتطلبات الاجتماعية الأخرى .  
ه - إدارة ودعم الملكية العامة في صالح أفراد المجتمع  
و - ضمان الحد الأدنى للمعيشة من الاحتياجات الأساسية لكافة  
المواطنين وذلك عندما لا تكفي الوسائل التطوعية لتحقيق ذلك

ز - تشجيع ومساعدة ودعم القطاع الخاص في سعيه لتوفير  
الدخل والإنتاج الكافيين وتحقيق الرفاهية العامة لكل أفراد  
المجتمع .

ح - مراقبة ودعم واحترام الأفراد للقيم الأخلاقية والإنسانية في  
علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية .

ثانيا : الواجبات والتكاليف المالية في الإسلام

نظام الزكاة : تخفف الزكاة عن كاهل الدولة عبئا كبيرا لأنها تغطي  
حاجات التكافل الاجتماعي التي كان على الدولة القيام به للفقراء  
إضافة إلى مصارف أخرى هامة كالدفاع عن الإسلام . و الزكاة  
فريضة حولية مستمرة، وتجبى من جميع الأموال النامية فهي  
مورد دوري متجدد وينمو بنمو الدخل الفردي، وتعادل ربع عشر  
ثروة الأمة على الأقل وهو الحد الأدنى من إنفاق الفريضة أما  
إنفاق التطوع فلا حدود له، ولذا تعد الزكاة موردا ماليا ضخما  
للدولة فريدا في الشريعة الإسلامية.

نظام الإرث: حيث يفتت ثروة المرء بعد وفاته ولذا يساعد بدوره  
في التخفيف من مشكلة الفقر وتحقيق عدالة توزيعية أكبر .  
الصرائب والتوظيف : يقول الإمام الشافعي للحاكم أن يفرض على  
الأغنياء ما يراه كافيا إلى أن يظهر مال في بيت المال عند حاجة  
الإمام إلى تكثير الجند للدفاع عن الثغور وحماية الملك المتسع .  
كما يفرض الإسلام على أفراد حقوقا أخرى تقلل مرة  
أخرى من الحاجة إلى مساعدة الدولة، منها حقوق الوالدين  
والأقربين وحقوق اليتامى والجار ذي القربى والجار والضعيف  
والسائل والمضطر. يقول عز وجل : " ليس البر أن تولوا  
وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله وباليوم  
الآخر والملائكة والكتاب والنبين وأتى لمال على حبه ذوي القربى  
واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب 0000

"177 (البقرة) . ويقول أيضا : " ما أنفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل وما تفعلوا من خير فان الله به عليم " / البقرة 125. وفي الحديث الشريف عن فاطمة بن قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ان في المال حقا سوى الزكاة ."

ولا شك أن قواعد الشريعة تساهم في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ومن إيرادات الدولة ومنها تحريم الربا، وفرض الزكاة، واسترداد الموارد الاقتصادية المقطوعة للأفراد من قبل الدولة إذا عجزوا عن الاستثمار فيها خلال فترة زمنية معينة، وتحريم اكتناز الأموال والذهب والفضة، مما يقلل من حاجة المجتمع للاستدانة لتغطية عجز الموازنة العامة أو ميزان المدفوعات .

والحقيقة أننا نواجه هذه الأيام صعوبات جمة في السعي نحو تطبيق قواعد الشريعة في مجال الاقتصاد (وفي غيره من المجالات) وذلك بسبب هيمنة النظام الرأسمالي على العالم في ظل محاولات العولمة القائمة، ونتيجة لذلك ظهرت هبة و سيادة لعنصر الفائدة في النظام الاقتصادي والمصرفي العالمي وقيادته لنظم وأساليب التمويل والتنمية الدولية .

ولكن رغم كل هذه الصعوبات فقد واجهت الأمة الإسلامية منذ نشأتها تحديات كثيرة " ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا " . ولكنها بفضل الله تغلبت عليها . إن أهمية اتباع قواعد الشريعة الغراء في مجال الاقتصاد والذي اعتبره جهادا اقتصاديا ضروريا فهو لكي يتكامل الجانب الاقتصادي والشرعي في إنجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخلص من مشكلات التبعية الاقتصادية للغرب وضخامة اتساع الديون العامة . أما الصعوبة الحقيقية فهي كيف يمكن الابتعاد عن (وإزاحة) النموذج الرأسمالي الربوي المسيطر على مقدرات العالم خصوصا في زمن العولمة وتشابك الاقتصاديات الدولية .

ثالثا: صيغ التمويل الإسلامية لسد عجز الموازنة وحل مشكلة اتساع الدين العام

تتضمن هذه الصيغ التمويل على أساس البيع، المشاركة في الربح والخسارة، المشاركة في الإنتاج، والقروض الحسنة

على النحو التالي<sup>(17)</sup>:

التمويل على أساس البيع

تتضمن هذه الصيغة تقديم السلعة إلى الحكومة مع تأجيل دفع الثمن، ويمكن أن يتم إما مباشرة من قبل المقاولين مع الحكومة، أو بواسطة البنوك الإسلامية وينتج عنها مديونية ثابتة محددة، لذا يمكن تقديم الضمانات والكفالات والرهون للممول . وهو نوعان عرضان بيع مؤجل وإجاره والإجارة من صيغ التمويل بالبيع وإن كان المبيع هو المنفعة فقط .

هناك ثلاثة أشكال للتمويل بالبيع هي بيع المرابحة للآمر بالشراء وبيع الاستصناع وبيع السلم . أما بيع المرابحة للآمر بالشراء فيتمثل في البيع برأس المال مضافاً إليه ربح معلوم يشترط فيه أن يكون العقد الأول صحيحاً وأن يكون الثمن موجوداً، والعلم بالربح الذي يستحقه البائع . ويمكن استخدام هذا العقد لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية (كمستلزمات الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية) .

وبأخذ هذا الشكل صورة قيام البنك الإسلامي بشراء هذه السلع وإعادة بيعها للحكومة مع الدفع الآجل أو بالتقسيط، فيكون التمويل هنا لمدة بيع الآجل ويكون ربح البنك هنا ربحاً تمويلياً شرعياً وذلك لامتلاكه السلعة قبل إعادة بيعها للدولة . أما الاستصناع : فيكون التمويل فيه من بائع السلعة إلى الحكومة (إذا حدد فيه تاريخ الدفع بعد التسليم)، وقد يتوسط البنك الإسلامي في الاستصناع فيكون صانعاً في علاقته بالمقاول مع تأجيل الثمن، ويكون مستصنعاً في علاقته بالمقاول مع تعجيل الثمن ويرتبط عقد الاستصناع بالمواد المصنوعة سواء كانت منمطة أم غير منمطة كبناء دائرة أو آلة بأوصاف معينة . ولا يشترط فيه أن يكون المستصنع هو الذي يقوم بنفسه فعلاً بصناعة السلعة التي التزم بيعها وتسليمها في موعد مستقبلي، ومعنى ذلك أنه يستطيع أن يعهد بأمر صناعتها لشخص آخر يعقد استصناع آخر تذكر فيه نفس أوصاف السلعة وموعد تسليمها ولذا يستطيع المصرف الإسلامي في هذه الحال أن يمول المشتري والبائع معا أو أي منهما .

أما بيع السلم فهو شراء آجل بعاجل وهو مشروع لقول ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انهم قدموا المدينة وهم يسلفون من التجار بالسنتين والثلاث فقال صلى الله عليه وسلم: من استلف من شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم والى أجل معلوم . فالمديونية فيه عينية على الدولة، التي تلتزم تسليم سلعة كالبتروول مثلا في وقت محدد في المستقبل، ويختلف عن عقد الاستصناع في وجوب دفع الثمن عند العقد، وأن تكون السلعة معيارية (أي محددة أوصافها و مما هو موجود في السوق)، ولاشترط فيه وجود عنصر مصنع في السلعة .

التمويل على أساس المشاركة في الربح

ويشمل التمويل بالشركة و بالمضاربة يوزع فيهما الربح حسب الإنفاق أما الخسارة فتوزع حسب أسهم رأس المال. والفرق بينهما من الناحية التمويلية - أن الشركة يشارك فيها جميع أرباب المال في الإدارة، لأن الشركة هي تعاقد عدد من الأفراد على خلط أموالهم وجهودهم ، أما في المضاربة فإن هناك انفصالا تاما بين ملكية رأس المال (والتي يقدمها أحد الأطراف) وإدارته (والتي يقدمها المضارب) . ولابتعاد رب المال عن الإدارة أثر مهم، بالنسبة لتغطية العجز في الموازنة العامة نظرا لأن هذا يحفظ للسلطات العامة حرية التصرف بمشروعات الموازنة كلها، وعدم تدخل الجهة الممولة بالقرار الإداري للجهة الحكومية الآمرة بالصرف.

وتعد صيغة المشاركة في الربح والخسارة من أكثر الطرق تعبيرا عن روح الإسلام ومبادئه الاقتصادية في توظيف المال وتحقيق العدالة وهي مشروعة بنص الحديث الشريف الذي رواه أبي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما . رواه أبو داوود بسند صحيح.

ويستعمل شكل الشركة في تمويل رأس المال الثابت والعامل بحسب مدتها وهدفها التمويلي، ويحصل فيها دائما تقييم للمؤسسة بتاريخ بدء المشاركة التمويلية - تكون حصة المستفيد

من التمويل ويقابله المبلغ الذي يقدمه البنك الإسلامي، وتمارس الشركة نشاطها في كافة مجالات التجارة والصناعة والخدمات وكافة المعاملات الناشئة عنها. ويمكن أن تستخدم هذه الصيغة في حال ما إذا رغب القطاع العام في الاستفادة من مهارات رجال الأعمال في اتخاذ القرارات وهنا سيقدم القطاع الخاص التمويل والإدارة، أما الفائدة التي ستعود على الدولة فهي تنفيذ المشروع مع الاحتفاظ بحق الرقابة الإدارية. ويمكن للحكومة أن تزيد أو تخفض من نسبة مشاركتها من خلال سوق الأوراق المالية كتداول أسهم الشركة.

أما شكل المضاربة فهي مشروع بالسنه التقريرية، وللمضارب أن يتصرف في رأس المال بالعمليات التي تقتضيها عملية المتاجرة والاستثمار، فله أن يبيع ويشترى ويوكل الغير، وأن يودع وبرهن ويؤجر. وتصلح في تحريك الموارد الاقتصادية لمشروعات القطاع العام التي تحقق دخلاً بشرط قيام الحكومة باتخاذ خطوات جادة لتوفير المهارات الإدارية والتي تزيد وتدعم الممولين. ويمكن أن يستخدم هذا الشكل لأي نوع من الاستثمار سواء كان قصير أو متوسط، أو طويل الأجل وتستخدم في عمليات كبيرة (مثل شركات السكك الحديدية والطيران والاتصالات). وتصدر شهادات المضاربة بواسطة مستخدمي الأموال أنفسهم أو بواسطة المؤسسات المتخصصة من أجل تجميع الأموال لتمويل الحكومة على أساس الاستئجار أو الإجارة. ويمكن لعقود المضاربة أن تكون محددة المدة أو غير محددة، وينبغي دعم المضاربة بواسطة الحكومة إذا ما قامت الشركات بإصدارها وذلك من أجل تغطية بعض الأخطار خصوصاً الأخطار غير التجارية.

وأخيراً فإن الفقه الإسلامي قد توسع في مسألتين أولهما أنه أباح خلط أموال أرباب المال المتعددين مع بعضهما في الاستثمار، وثانيهما السماح بخلط مال المضارب مع أموال أرباب الأموال المضاربة. وبفضل هذا التيسير أقيمت البنوك الإسلامية وأمكنها تكوين صيرافة للاستثمار تتألف من أموال الودائع الاستثمارية وجزء من أموال البنك نفسه.



التمويل على أساس المشاركة في الإنتاج

تصلح هذه الصيغة لتمويل المشروعات الكبيرة القابلة للتشغيل والتي تحتاج إلى استثمارات ضخمة في الأصول الثابتة، مقابل رأس مال عامل صغير نحو جسر أو نفق أو سكة حديد، وخصوصاً إذا تم تمويلها من قبل الجمهور عن طريق إصدار شهادات ملكية بمساهمة أصحابها في المشروع . وتكون لأصحاب هذه الشهادات حصة في الإيرادات الإجمالية للمشروع . تقوم السلطة العامة على إدارته على أساس المشاركة في العائد الإجمالي له . وهو واضح في المزارعة والمساقاة حيث توضع الأرض والشجر تحت تصرف الزارع الذي يتقاسم مجمل الإنتاج مع المال حسيماً اتفقا عليه . تتسم هذه الصيغة بعدم الحاجة لحساب الأرباح والخسائر أو تقييم الأصول الثابتة التي تم تقديمها في العمليات التمويلية لأن المشاركة هنا في الإنتاج وليس الربح .<sup>(18)</sup>

القروض الشرعية

وهي التي لا تقوم على الربا، بل على الإحسان، ولذا يطلق عليه القرض الحسن وله عدة أشكال يمكن أن تلجأ الدولة إليها لسد عجز الموازنة . منها الاقتراض الإجباري الذي يمكن أن يفرض على أفراد المجتمع أو مؤسساته التجارية والصناعية أو المصارف التجارية . ويلاحظ أن الاقتراض من المصارف التجارية بدون فائدة وبخاصة في الأجل القصير يمكن أن يستند إلى أي من المبدئين:

- 1 - الانتفاع من ودائع الحساب الجاري لصالح المجتمع بكامله متمثلاً بينود الموازنة العامة بدلا من تركه لأصحاب البنوك وخصوصاً أن الودائع الجارية تعتمد على الاستقرار النقدي الذي تحققه السلطات المتقدمة في الدولة .
- 2 - لما كانت البنوك التجارية تخلق الائتمان فإن عليها أن تعطي الحكومة قروضا إلزامية بدون فوائد مقابل ما استفادته البنوك من توسيع القاعدة النقدية .

ويمكن، في الحقيقة، اللجوء إلى الاقتراض من الأفراد بتحريك الدوافع الوطنية لديهم للحفاظ على الصالح العام . وأيضاً من باب التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع بعضهم مع البعض الآخر أو من المؤسسات المالية والاقتصادية والمجتمع " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " . ويتفرع عن صيغة القرض الشرعي صيغتان أخريان : القرض مقابل الودائع، وتسهيلات القروض الخاصة .

باستعراض صيغ التمويل الإسلامي السابقة تتضح لنا أنها

تختلف عن صيغ التمويل الربوي المعاصر في النقاط التالية :

- 1 - الربا هو زيادة في الدين وهو شيء ليس من طبيعته النماء، بينما الزيادة في مجال التمويل الإسلامي في شيء مملوك من طبيعة النمو .
- 2 - الدائن في العلاقة الربوية لا يضمن تحمل الخسارة بعكس المالك الممول في التمويل الإسلامي.
- 3 - الزيادة في العلاقة الربوية افتراضية تحكيمية في حين أن الزيادة في التمويل الإسلامي - إن وجدت - هي زيادة حقيقية فعلية .
- 4 - يستند التمويل الربوي على القدرة على السداد وحدها لذا يمكن استخدامه لمشروع استثماري أو لسداد ديون سابقة أو حتى للمقامرة، بينما لا بد أن يمر التمويل الإسلامي عبر السلع والخدمات (مشروع إنتاجي) .
- 5 - يسمح في التمويل الربوي بالاقتراض من البنوك ويتداول الديون (لأن تداول الديون من البنوك يقوم على أساس فكرة الخصم الزمني رهون الربا). بينما لا تسمح الشريعة الإسلامية

بتداول الدين (لأنها ستنتقل فقط بقيمتها الاسمية بغض النظر عن تاريخ الاستحقاق .

#### 6 - الخلاصة والتوصيات

بعد مرور سنوات طويلة من السير في طريق الاستدانة الداخلية والخارجية (تحت شعار التنمية الاقتصادية) وجدت الدول الإسلامية نفسها في مأزق كبير، فلا هي حققت التنمية المطلوبة ولا أصبحت قادرة على سداد ديونها. وأمام هذا العجز عن سداد الديون واستجابة للضغوط (خصوصاً من المؤسسات الدولية) لجأت تلك لدول إلى مزيد من الاستدانة وإعادة جدولة ديونها وفقاً لشروط الدائنين من خلال نادي باريس.

وأسباب الاستدانة في الحقيقة كثيرة داخلية وخارجية . أما الأسباب الداخلية فتتمثل في الفجوات في الموارد الاقتصادية والركود التضخمي Stagflation (تزامن مشكلتي التضخم والبطالة) إضافة إلى عبء المديونية الخانق، إضافة إلى سوء توظيف أموال القروض وتهريب رؤوس الأموال للخارج للمسؤولين الحكوميين ولرجال الأعمال نتيجة الفساد المالي والإداري<sup>(19)</sup>، وأخيراً التبعية الاقتصادية للغرب والتي تتعدد أشكالها من تبعية تجارية إلى غذائية إلى نقدية إلى تكنولوجية ومن قبلها تبعية سياسية وعسكرية . أما الأسباب الخارجية فتتمثل في الركود الاقتصادي العالمي، وتدهور شروط التجارة نتيجة انخفاض

أسعار المواد الأولية التي تصدرها تلك الدول، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية الدولية .

والحقيقة أن أزمة الدين العام في الدول الإسلامية أزمة هيكلية اقتصادية عميقة وليست أزمة مالية فحسب. فهي أزمة اقتصادية متعددة الأبعاد أزمة نقدية وغذائية وبطالة وأزمة في الطاقة كلها تنبع من عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الدول للواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لها ولخصوصياته .

إن النظام الاقتصادي الإسلامي لم يطبق بعد في غالبية البلدان الإسلامية، وبدلاً منه تحاول تلك البلدان حل مشاكلها من خلال تصميم سياسات تم وضعها في ظل الفلسفة الرأسمالية ومن الواضح أنه على الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الغالبية العظمى لتلك الدول إلا أن هذه السياسات لم تفلح في المجالات التالية :

أ- لم تنخفض معدلات الفقر بل ارتفعت وتحولت نسبة كبيرة من الطبقات المتوسطة بتلك الدول إلى طبقات منخفضة الدخل .

ب - زادت درجة عدم المساواة الداخلية أو في الثروة .

ج - لم تستطع تلك الدول توفير الحاجات الأساسية لشعبها .

د - استمر القطاع العام في تحقيق معدلات أداء منخفضة في كثير من الأحيان .

هـ - اتساع مشكلة الدين العام مع ما ينجم عنها من التضخم ومعدلات الفائدة العالية ومزاحمة القطاع الخاص وتخفيض فرص التنمية .

ووفقاً لحلول المؤسسات الدولية (البنك والصندوق ومنظمة التجارة العالمية ونادي باريس) فإن على بلدان العالم الإسلامي خلق استقرار تشريعي، ودعم البنية التحتية في تلك الدول إضافة إلى تحسين السياسات المالية لإيجاد مناخ صحي للاستثمار يشجع رؤوس الأموال المهاجرة (تقدر بالنسبة للدول العربية فقط بما يتراوح بين 800 - 2400 مليار دولار) إلى العودة إلى أوطانها حتى وإن كانت عودة جزئية .

إن السبب الحقيقي لأزمة الديون العامة لبلدان العالم الإسلامي (وإن ظهرت أسبابها المباشرة في الفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية) هو الابتعاد عن الشريعة الإسلامية في مجالي جمع الأموال وإنفاقها والتي تظهر في الصور التالية :

أ - الإنفاق غير المبرر على المظاهر والكماليات.

ب - استخدام القروض العامة في تمويل النفقات الاستهلاكية وليست الإنتاجية التي تدر دخلاً يمكن خلاله سدادها.

ج - عدم الالتفات إلى الصيغ الإسلامية المتعددة في التمويل (القرض الحسن) أو الصيغ البديلة عن التمويل (المشاركة والمضاربة والإجارة والخصخصة وأثرها).

إن السبب الرئيسي لتفاقم المشكلة كما يوضح لنا النموذج الرياضي فهو ارتفاع سعر الفائدة عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا تلعب الفائدة (الربا) إضافة إلى عدم استخدام صيغ التمويل المشروعة الدور الأول لاتساع مشكلة الدين العام .

إن غالبية الدول الإسلامية التي تعاني من مشكلة عجز الموازنة واتساع الدين العام بمرور الوقت، تجاوزت في برامج إنفاقها مقدرتها على تعبئة الأموال وأصبح لذلك عجز كل من الموازنة وميزان المدفوعات عجزاً هيكلياً يستدعي ضرورة تغطيته سنة بعد أخرى . وهناك حاجة حقيقية نحو تعديلات جوهرية في المالية العامة لتلك الدول، ولا ينبغي على تلك الدول البحث في الحلول السهلة التي أدت إلى تفاقم المشكلة . هناك حاجة لتعديلات هيكلية في كل من جانبي الإنفاق والإيرادات في الموازنة العامة. إن المنهج الحالي واعتبار الإنفاق محدد خارجياً بصورة أو بأخرى ثم تجنيد كافة الطاقات والإمكانات لتحصيل الموارد المالية الكافية لتغطية ذلك الإنفاق خطأً. ذلك أن الناس هم الذين ينبغي أن يحددوا مدى ضرورة هذه البرامج الإنفاقية فإذا اقتنعوا ببعضها فإن عليهم أن يدفعوا تكلفتها. إن الاعتماد على الاقتراض لتغطية برامج الإنفاق يجب أن يتوقف .

إن التمييز بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري ينبغي

مراعاته عند تعبئة الموارد. إن الممارسة الحالية لتعبئة أقصى قدر من الموارد وتوجيهها لتغطية الإنفاق الجاري وتحويل ما يفيض منها إلى برامج الاستثمار والتنمية ليس صحيحاً. ووفقاً لهذه الدراسة فإن المشاركة الفعالة بواسطة القطاع الخاص في تنمية الموارد الوطنية بهدف التنمية ينبغي تفعيلها ذلك أن كثيراً من المشروعات العامة يمكن تنفيذها على أساس صيغ التمويل الإسلامية.

إن تحديد وظائف رئيسية للإنفاق العام وتحديد مصادر تمويلها والالتزام بها في التطبيق يمكن أن يضمن القيام بتلك الوظائف، دون إهمال الوظائف العامة الأخرى. وهنا فإن برامج الدفاع وإزالة الفقر في بلدان العالم الإسلامي هي من بين تلك المجالات الرئيسية للإنفاق العام. وسيساعد هذا التقسيم للموارد المالية، على أساس الوظائف، في ترشيد الإنفاق العام وعدم الإسراف والتبذير في الأموال العامة خصوصاً الإنفاق على الكماليات ما دام لم يتم إشباع الضرورات بعد.

ينبغي تفعيل الصيغ الإسلامية في التمويل لتغطية عجز الموازنة العامة خصوصاً التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة والإجارة والقرض الحسن. حيث تستخدم الصيغة الأولى على نطاق واسع لتمويل المشروعات السليمة تجارياً. وهذه المشاركة ينبغي أن تكون محلية إلا إذا عجزت الموارد المحلية أو كان هناك مكون أجنبي كبير في الاستثمار فيمكن أن تكون المشاركة

أجنبية . أما صيغة الإجارة فيمكن استخدامها في تمويل مشروعات البنية التحتية، ولنفس الغرض يمكن استخدام الخصخصة في نظام البناء والتشغيل والتمويل BOT ومشتقاته. أما القروض الربوية فإن مجالها سيكون محدوداً جداً في البيئة الإسلامية لتمويل عجز الموازنة وخصوصاً القروض الخارجية والتي يترتب عليها تبعية اقتصادية ولكن قد تضطر الدولة الإسلامية في مرحلة الانتقال من التمويل الربوي إلى التمويل الإسلامي وتحت ضغط الأولويات الحرجة للاستدانة من السوق العالمية الربوية . أما القروض المصرفية فإن مجالها أيضاً محدود في البيئة الإسلامية، و فقط قد تستخدم في حال التوسع النقدي الذي لا يهدد الاستقرار النقدي<sup>(20)</sup> .

ينبغي تطبيق فريضة الزكاة وإصدار قوانينها الملزمة. ذلك أن تطبيق فريضة الزكاة يمكن أن يوفر جانباً هاماً من احتياجات الدولة في مجال الشؤون الاجتماعية<sup>(21)</sup> . كما ينبغي تشجيع الدور الذي تلعبه الأوقاف الإسلامية في مجالات التعليم والصحة، وقد تحملت مؤسسة الوقف- تاريخياً - المسؤولية الكاملة تقريباً في توفير النظام التعليمي للكبار والصغار ومد المساجد بالعمارة والخدمة والرعاية وكذلك المستشفيات والحدائق العامة بحيث يمكن القول بأنه كان لنظام الوقف دوراً كبيراً في بناء البنية التحتية للخدمات الاجتماعية .

كما ينبغي تشجيع المساهمات التطوعية، خصوصاً



المساهمات من خلال خدمة المجتمع من خلال العمل والمشاركة في الأنشطة الخيرية والثقافية، فالمساهمة الخيرية بالعمل التطوعي تعد من أهم مصادر دعم التنمية وحل المشاكل الاقتصادية في الدول الإسلامية وذلك لانخفاض مستوى الدخل الفردي وصعوبة التطوع بالمال وكما يقترح الأستاذ منور إقبال أن ما نحتاجه هو فحص دقيق لهيكل الإيرادات والنفقات وليس مجرد إصلاح مالي<sup>(22)</sup>.

وهكذا يتضح لنا أن مشكلة اتساع الدين العام في بلدان العالم الإسلامي يمكن علاجها تدريجياً وعلى مدى فترة زمنية ممتدة، شرط الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في مجالات اكتساب المال العام وإنفاقه مع ضرورة تحمل الدول الدائنة لجزء من مسؤولية تفاقم المشكلة.

ينبغي على الدول الإسلامية أن تشترك معاً في وضع تصور مستقبلي لموقعها في عالم اليوم وأن تحدد في ذلك التصور مفهوماً محدداً للأمن الإسلامي وذلك في ظل الملاحظات التالية:

1 - ضرورة التكتل الاقتصادي بينها من أجل حل مشاكلها الاقتصادية عامة والدين العام خاصة، ذلك أننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة والعولمة<sup>(23)</sup>. لذلك فإن إقامة السوق الإسلامية المشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة مستقبلاً يعد ضرورة لبناء اقتصادي إسلامي قادر على البقاء والمنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر. إن التكامل

الاقتصادي الإسلامي أصبح من صميم " الجهاد الاقتصادي " الذي لا يقل في أهميته هذه الأيام عن الجهاد العسكري من أجل جعل كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى .

2- ينبغي وضع استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة في بلدان العالم الإسلامي على أن يكون محور هذه التنمية هو العنصر البشري من خلال احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والتعليم دون عوائق .

### الهوامش والمراجع

1- يلاحظ أن الإحصاءات الرسمية للدين الوطني National Debt تستبعد قروض البنك المركزي للدولة على أساس أنه لا يتطلب خدمة لذلك الدين ( أي مدفوعات الفائدة والاستهلاك ) . أما مفهوم الدين العام Public Debt فهو يجمع بين كل من الدين الوطني

وقروض البنك المركزي لتغطية عجز الموازنة ولذا يعد أفضل تمثيلاً وانعكاساً لتراكم عجز الموازنة في السنوات الماضية ولكن لضآلة استخدام قروض البنك المركزي لتغطية عجز الموازنة بالنسبة إلى قروض مستندات و أذون الخزانة سنعتبر الدين العام Public Debt لغرض هذه الدراسة هو الدين الوطني National Debt.

2- فالدولة واقتصادها الوطني هما الضمان لسداد قيمة هذه الأوراق المالية الحكومية وفوائدها حيث تستطيع أن تقترض مجدداً لسداد أعباء خدمة ديونها القائمة ، كما تستطيع فرض ضرائب حديثة أو توسع من نطاق الضرائب القائمة أو تزيد من أسعارها . كما تسمح الدولة عادة بتداول الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية مما يزيد من سيولتها ، وأخيراً تدفع الدولة عادة معدلاً للفائدة على تلك الأوراق أعلى من المتاح في سوق الأوراق المالية . وتغري بالطبع هذه المميزات الكثيرين من أفراد المجتمع على الاكتتاب في الأوراق المالية الحكومية وتحويل استثماراتهم آل هذا الشكل من الاستثمار

أنظر : المرسي السيد حجازي : مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية ، بيروت 2001م .

3- حددت اتفاقية ماسترخت بين دول الاتحاد الأوروبي شروطاً محددة فيما يتصل بالديون العامة وأعباء خدمتها لقبول دولة عضواً جديداً في الاتحاد الأوروبي وهي أن لا تزيد نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 60% (تبين تلك النسبة مدى عبء الدين العام الذي ينتظر أن تتحمله الدولة في الأجل الطويل . وأن لا

تزيد نسبة خدمة الدين العام إلى الصادرات عن 25% و تبين تلك النسبة مدى إمكانية توفير سيولة كافية من النقد الأجنبي لمواجهة مدفوعات خدمة الدين العام

4- ينتج عن هذا النوع من الإقراض أو " الإقراض التضخمي " تشوهات خطيرة في الاقتصاد الوطني تنعكس سلبا على كل من القوة الشرائية للعملة الوطنية ، والادخار الوطني والاستثمارات الحقيقية وميزان المدفوعات مما ينعكس بدوره سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

5- تتحكم المؤسسات المالية الدولية كالصندوق والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ( وأيضاً نادي باريس للدول الدائنة ) في السياسات الاقتصادية المحلية للدول المدينة ، دون مراعاة للاعتبارات الاجتماعية مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع بل يمكن أن يصل الأمر إلى سيطرة الدول الدائنة على الإدارة السياسية للدول المدينة في مجال العلاقات السياسية الدولية ولقد كانت ديون مصر الخارجية لبريطانيا وفرنسا في القرن التاسع عشر( لتمويل مشروع حفر قناة السويس ) سببا مباشرا لاحتلال مصر عسكريا بواسطة بريطانيا عام 1881 .

6- أرجع بيان الخارجية التركية أن سبب تفاقم الديون الخارجية يعد بالدرجة الأولى إلى ما وصفه بمكافحة التنظيمات الإرهابية والانفصالية طيلة السنوات الماضية الذي كبد خزينة الدولة أموالا طائلة ودفع الدولة إلى تعزيز مقدراتها الأمنية و الدفاعية . المصدر:

منظمة رابطة العالم الإسلامي ورقة رقم 1758 ص 9 . كما حددت أسباب نمو الدين وتراكمه في باكستان بزيادة العجز المالي والانخفاض المستمر في معدل الصرف الأجنبي والتكلفة العالية للاقتراض واقترح لحل مشكلة اتساع الدين العام هناك ضرورة تحقيق الاستقرار الكلي مع الإدارة الحكومية الصارمة وانتج سياسات تتفق مع السوق حتى تزداد ثقة المستثمرين والخصخصة للمشروعات العامة لإطفاء الدين العام أنظر:

<http://www.saarcnet.org/news/saarcnet/countryprofile/pakistan/pakistan18.htm>

7- محمد باقر الصدر ، اقتصادنا : دراسة موضوعية تتناول النقد والتحليل والبحث في المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفصيلها ، دار المعارف ، بيروت 1411هـ ، 1991 . صفحات 291-293 .

د. على توفيق الصادق ، إدارة الدين العام : قضايا تحليلية واستنتاجات عملية ، من كتاب صندوق النقد العربي : " سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية " ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقة العمل عدد 4 ، 31-28 مارس 1998 ، أبو ظبي صفحات: 21-29 .

-8

9- مؤسسة البحوث والاستثمارات ، الدين العام في لبنان : أزمة مالية عامة أم أزمة اقتصاد ؟ منشورات دار الحوار العالمي ، بيروت شباط 1999 .

10- فخلال الفترة من 1900/1986 تدهورت أسعار المواد الأولية ( بما فيها الوقود) صادرات الدول النامية بالنسبة إلى صادرات الدول المتقدمة بمعدل 36% أو بمعدل 5ر0 سنويا أنظر :

Vincent Ferraro and Melissa Rosser,

: Challenges for New Century, edited by Michael Klare and Daniel Thomas, New York 1994 , pp. 342.

11-لاختبار فرضية المزاحمة يمكن الاعتماد على النموذج التالي:

$$I/y = a_0 + a_1 (G/Y)_t + a_2 P_t + e$$

$(I/Y)_t$  حصة الإنفاق الاستثماري من GDP في السنة t

$(G/Y)_t$  حصة الإنفاق الحكومي من GDP في السنة t

$P_t$  مؤشر أسعار المستهلك ( التضخم )  $e$  هو حد الخطأ

فإذا كانت فرضية المزاحمة صحيحة فإن إشارة  $a_1$  تكون سالبة أي كلما كانت حصة الإنفاق القومي كبيرا من GDP كلما انخفضت حصة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي والإشارة المتوقعة للتضخم سالبة أيضا نتيجة توقعات القطاع الخاص مستقبلا و التي تخلق عدم اليقين وهذا بسبب الإشارة السالبة المرجع السابق ص 151-160 .

12- د. عبد الرازق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ص 153 نقلا عن

- فتحي خليل الخضراوي " العجز المالي والسياسة النقدية مصر ،  
مجلة العلوم الاجتماعية ، 217 العدد 4 ( شتاء 1989 ) ص : 50.
- 13- على الرغم من اعتراض البعض على فكرة الإلغاء الجزئي  
للديون على أساس أنها تشجع الدول المدينة على عدم الاهتمام  
برفع الكفاءة ( الاقتصاد ) واستغلال الموارد إضافة إلى تحميل  
المؤسسات المالية للدولة كالبنك والصندوق بأعباء هائلة مما يقلل  
من فعالية تلك المؤسسات مستقبلا نتيجة لتقلص مواردها بسبب  
عدم السداد.
- 14- رمزي زكي ، انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في  
ضوء النهج الانكماشى والنهج التنموي ، دار الندى للثقافة والنشر ،  
دمشق ، سوريا ، 2000 صفحات 153 -195.
- 15- يشترط الإمام الشاطبي أن يتم الاستقراض من قبل الدولة  
أوقات الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر أو  
يرتجى ، وأما إذا لم ينتظر شيء فلا بد من جريان حكم  
التوظيف ( أي الضرائب ) . انظر محمد محمود بابلي مصادر تمويل  
الدولة الإسلامية في منطلق الدعوة والخلافة الراشدة ، دار  
الكتاب اللبناني ، بيروت 1395 هـ / 1975 م . ص 198 نقلا عن  
الاعتصام ص 104.
- 16- أنظر د. علي محي الدين على قره داغي ، بحوث في فقه  
المعاملات المالية المعاصرة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ،  
1422 هـ، 2001 م ص 207.

17- د. حسين راتب يوسف ريان ، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2419 هـ ، 1999م

- سعد بن حمدان اللحياني ، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، بحث رقم 43 ، 1417 هـ ( 1997 ) ص 96-94

منذر قحف، تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية دراسة حالة الكويت ، بحث رقم 39 البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب .

وأيضاً دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي والأهداف الاقتصادية للدولة الإسلامية من كتاب السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي ، وقائع ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام ( سطيف بالجزائر) 29 شوال ذو القعدة 1411 هـ 1991 م ص: 91- 115 .

-18

Instruments and Alternatives of Public Debts in Islamic Economy

<http://www.kahf.net/english /debts.html>



وأيضاً نظرية التمويل الإسلامية والمصرفية الإسلامية ، من كتاب الاقتصاد الإسلامي بين الشك واليقين ، دار الفكر بدمشق 1420 هـ ، 2000م ، ص: 163- 194 .

19 - في دراسة للباحث عن التكاليف الاجتماعية للإنفاق العام أوضح أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع يسبب تكاليف اجتماعية (غير مرتبة) مرتفعة وهامة لا تبرر التدخل الآمن منظور غير اقتصادي اجتماعي أو سياسي مثلاً أنظر : المرسي حجازي : التكاليف الاجتماعية للإنفاق العام مع الإشارة لمصر ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، العدد الرابع 1995

-20

M. Umar Chabra : Economics of Public Debt in Islam  
Government Borrowing Needs from Reading in Public  
Finance in Islam, Islamic Research and Training Institute,  
Jeddah , Saudi Arabia pp 357- 368.

21- تبين الدراسة انه في ظل افتراضات قريبة من الواقع الاقتصادي المعاصر إلى حد كبير يؤدي بطبعه فريضة الزكاة في الدول الإسلامية خلال 12 سنة، مجلة جامعة الملك سعود م 9، علوم إدارية (1) الرياض 1417 هـ ص. 77-101 .

Munawar Iqbal , causes of Fiscal Problems in Muslim  
Countries and some Suggests for Reform from Financing

Development in Islam , edited by M.A. , Mannam, Islamic Researched Training Institute paper Presented at the Third Internal Conference on Islamic Economics (Kuala Lumpur, Malaysia 23-25 Rajab 1412 H 1 Jan. 28-30 , 1992 , pp. 109-138

Abulhassan M. Sadeq , Resource Mobilization and investment in an Islamic Framework , proceedings of the third International seminar 1992 , 1412 pp: 141 -145 .

23- محمد آدم : العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية

<http://www.amnabaa.org/nba42/awlamah.htm>

ملحق بيانات عجز الموازنة والدين العام في البلاد الإسلامية

### جدول رقم (1)

العجز أو الفائض في الموازنة العامة للبلدان العربية النفطية وغير النفطية 1972/1993		
البلدان غير النفطية	البلدان النفطية	السنة
(-)	(+)	1981 -1972
(-)	(-)	1993 -1982

المصدر : د. عبد الرازق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام : دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ص 123 .

### جدول رقم (2)

العجز أو الفائض في الموازنة العامة للبلدان العربية النفطية وغير النفطية 1972/1993

الدولة	70-75	75-80	80-85	85-90	90-93

11-	16ر1	6ر00	11ر2	8ر3	السعودية	مجموعة الدول النفطية
65-	0ر1-	30ر6	48	29ر2	الكويت	
0ر6	1ر8-	2ر9	7ر7	5ر7	الجزائر	
1ر7	8ر2-	4ر- 10	1ر6-	11ر9	ليبيا	
7ر5-	13ر-	9ر- 22	5ر- 16	9ر2-	مصر	مجموعة الدول غير النفطية
4ر9-	3ر9-	4ر- 17	4ر- 13	7ر5-	سوريا	
4ر0-	5ر-	5ر00	3ر8-	1ر2-	تونس	
2ر9-	5ر6-	9ر5-	3ر- 12	4ر8-	المغرب	
4ر2-	7ر9	9ر0-	1ر- 14	5ر9-	الأردن	
17ر3-	21ر-	1ر- 13	4ر6-	2ر-	السودان	
--	8ر3-	4ر- 14	0ر9-	3ر7-	اليمن	

المصدر السابق ص 131

جدول رقم (3)  
**تمويل العجز في البلدان العربية النفطية وغير  
النفطية ( نسب مئوية )**

93	90	85	80	75	بيان
8	1ر7	7ر03	-	-	البلدان النفطية
92	3ر 98	3ر 107	-	-	اقتراض خارجي اقتراض داخلي
41	31	29	38	59	البلدان غير النفطية
59	69	71	62	41	اقتراض خارجي اقتراض داخلي

المرجع السابق ص 136.

## جدول رقم ( 4 )

العجز أو الفائض في الميزانية العامة للبلدان العربية ( مليون دولار أميركي )

البلدان غير النفطية	البلدان النفطية	السنة
-	-	1970
-	-	1971
1641-	878	1972
652-	1008-	1973
2920-	12446	1974
3255-	11938	1975
4564-	14744	1976
5089-	15415	1977
8472-	15935	1978
9354-	26410	1979
10422-	59431	1980
13378-	34555	1981
13502-	20071 -	1982
14349-	18370-	1983
16461-	31521-	1984
12226-	12171-	1985
9604-	36910-	1986
6538-	17808-	1987
6620-	24749-	1988
5907-	4370-	1989
10111-	17018-	1990
2379-	50541-	1991
5993-	16898-	1992
	15926-	1993

المصدر السابق 121

## جدول رقم (5)

إجمالي الدين الخارجي على عدد من الدول الإسلامية بنهاية العام  
(ببلايين الدولارات الأميركية)

الدولة	1990	1993	1996	1999	2000
الأردن	7,04	66,00	7,09	7,55	6,75
تونس	6,66	7,42	9,38	9,49	11,57
الجزائر	26,42	24,85	31,60	25,91	25,00
السودان	9,16	8,99	9,37	8,85	15,93
سوريا	14,92	16,24	16,70	16,14	21,27
مصر	28,37	28,30	28,81	26,00	27,11
المغرب	23,10	20,68	21,13	17,28	16,37
اليمن	5,15	5,34	5,62	3,73	4,94

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة.

جدول رقم (6)

خدمة الدين/إجمالي الصادرات من السلع والخدمات ومتوسط سعر  
الفائدة

على الدين العام الخارجي

الدولة	1990	1993	1996	1999	2000
الأردن	3,21	4,17	2,9	1,14	0,15
تونس	8,23	7,20	2,16	3,15	6,26
الجزائر	3,63	2,83	5,27	9,36	7,24
السودان	5,4	4,5	-	1,36	4,11
سوريا	5,23	3,3	8,3	3,5	3,16
مصر	1,23	8,14	6,2	9,11	6,8
المغرب	1,23	8,42	7,6	6,27	1,23
اليمن	8,6	8,5	9,0	4,0	3,5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة.

جدول رقم (7)  
إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول  
العربية خلال العام (مليون دولار)

الدولة	1990	1993	1996	1999	2000
الأردن	548	507	941	559	530
تونس	1220	1221	1325	1359	1855
الجزائر	8562	8657	3948	4885	5059
السودان	23	17	--	12	207
سوريا	1191	174	125	206	1129
مصر	2487	1863	1879	1478	1618
المغرب	1461	3088	3253	2985	2196
اليمن	108	99	79	100	217

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة .  
جدول رقم (8)

نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	1990	1993	1996	1999	2000
الأردن	175ر2	121ر6	100ر9	93ر5	81ر1
تونس	54ر1	50ر8	47ر9	47ر6	59ر5
الجزائر	42ر6	49ر9	66ر3	53ر9	46ر5
السودان	76ر3	160ر2	113ر1	76ر6	124ر2
سوريا	107ر4	811ر0	94ر9	96ر2	118ر7
مصر	80ر0	60ر4	42ر6	29ر2	27ر8
المغرب	89ر5	77ر2	57ر7	49ر4	49ر8
اليمن	56ر7	88ر6	97ر9	51ر3	57ر8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة .

جدول رقم (9)  
حجم الدين العام وخدمته في الدول الإسلامية  
بلدان مختارة عام 2001م

الدولة	الدين العام		
	الإجمالي	الداخلي	الخارجي

خدمة الدين العام	% GDP	مليار \$	% GDP	مليار \$	% GDP	مليار \$	
	-	141	-	23	-	118	تركيا
					42%	45ر2	ماليزيا
					9ر29%	7ر2	إيران
					100%	144	إندونيسيا
تعاادل 60% من إجمالي الإيرادات العامة	6ر151	4839 مليار روبية عام 2000	6ر51%	164 مليار روبية	100%	3198 مليار روبية عام 2000	باكستان
تعاادل 14% من إجمالي المصروفات العامة				160	--	--	السعودية
				2ر44	--	--	مصر

: المصدر <http://www.bnm.gov.my/pa/1998/0107.htm>

<http://www.saarcnet.org/newsarccnet/countryprofile/pakistan18.htm>

البنك المركزي المصري - أعداد مختلفة